

يذكر انه اجتمع وهذه يجب فيها
 الغسل كما في الغرض ويحتمل انه خرج
 بلقة معتادة الثالثة ان يرى مناماً
 انه حرك جرب اوله غتة بعرق او هزته
 دابة وان منه خرج بذلك فيستيقظ
 فيراه فخرج بالفعل وقد علم ان مقتضى
تت على النبي **ع** والم **ع** انه لا يغسل
 عليه ولكنه ظاهراً في ظاهر كلامهم في خبر
 انها المأني المادغوج قول **تت** على الصلاة
 اي فاحس ظاهر كلامه انه وجود المني
 في مسألة النوم موجب للغسل وان
 لم يذكر الوطئ انتهى اي بان يعقل
 انه كان يجمع ويجري المني فليجب اتفاقاً
 او يعقل انه كان يجمع ولا يجد شيئاً
 فلا يغسل اتفاقاً او يجد المني ولا يعقل
 الامر بالمشهور وجوب الغسل انتهى
كلام تت فقول **الم** اولا المقارن

لغة

للذة خاص بمسألة البقطة والبري في النوم
 فعلم ان النوم خالف البقطة في امرين احدهما
 ان من البقطة لا بد من خروجه بلقة معتادة
 بخلاف من النوم فانها ان جماع البقطة
 بوجوب الغسل وان لم يخرج بلقة معتادة
 النوم فانه لا يجب منه غسل ولا تركن
 انزل وعلى النوم حمل ظاهرهما المني الما وهو
 مصر وفي عن شمول ظاهر البقطة ففصل
 خبر اذا التقا الخنا فان فقد وجوب الغسل
 بحالة البقطة - جمع بين الدليلين والا
 متافياً فتأمل ولها تان قوله المقارن
 يفيد عدم وجوب الغسل في غير اخرج
 منه صورة في هذا قال **ع** وقد يجب الغسل
 لمزوجه من غير مقارنة للذة بل ان جماع
 فليزد ولم يبق في الجمع منه المني قبل ان
يفتسل وفي جعل وجوب الغسل في
 هذه الصورة لمزوجه من غير مقارنة